



تقرير مجلس الإدارة السنوي لعام 2016 – 2017

شركة عبدالله سعد ابومعطي للمكتبات

جدول المحتويات:

المحتوى	رقم الصفحة
لمحة عامة عن الشركة:	
كلمة رئيس مجلس الإدارة	2
نبذة عن الشركة	3
خريطة انتشار فروع الشركة	4
مراحل تطور الشركة	5
نشاطات الشركة الرئيسية	6
رؤية ورسالة الشركة	7
قيم الشركة	8
استراتيجية عمل الشركة	9
أعضاء مجلس الإدارة	10
لمحة عن الشركات التابعة	11
منتجات الشركة	12
الهيكل التشغيلي للشركة	14,13
حوكمة الشركات	15,16
سياسة توزيع الأرباح	17
عوامل المخاطرة	23-18
الاداء المالي والإداري:	
ملخص للبيانات المالية 2017-2013	24
النتائج المالية للشركة	25,26
آداء الموارد البشرية – تقنية المعلومات	27
الخاتمة	28

كلمة رئيس مجلس الإدارة

بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف الانبياء والمرسلين

نيابة عن زملائي أعضاء مجلس إدارة الشركة، يسرنا أن نستعرض لكم التقرير السنوي لشركة عبدالله سعد ابومعطي لعام 2016 – 2017 والذي يعكس نشاط الشركة والتطور في ادائها وشركاتها التابعة في مختلف أوجه النشاط، وقد تضمن هذا التقرير لمحة عامة عن الشركة من رؤية ورسالة وفروع وإستراتيجية ومنتجات والهيكل التنظيمي للشركة وغيره، ثم تطرقنا بعد ذلك الى الاداء المالي والإداري للشركة.

وتؤكد إدارة الشركة انها تسعى نحو الإرتقاء بآداء الشركة وصولاً الى الهدف المنشود بخطط الشركة واستراتيجيتها والتي ترمي الى نمو مستديم ولتعود بالنتائج الطيبة والمرضية بإذن الله.

د.سعد عبدالله أبومعطي

رئيس مجلس الإدارة

نبذة عن الشركة

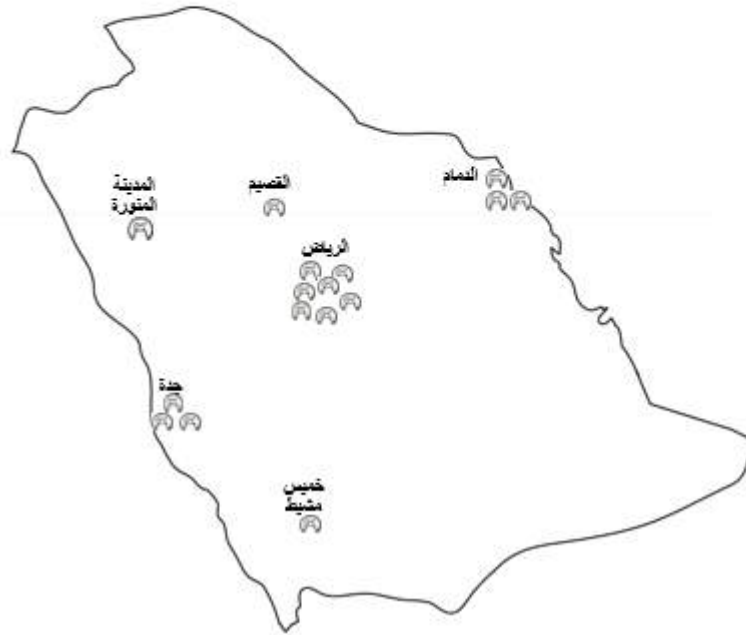
شركة عبدالله سعد أبو معطي هي شركة مساهمة سعودية بموجب القرار الوزاري رقم (24/ق) في (2008/01/29م). وقد كانت بداية التأسيس كمؤسسة في مدينة الرياض بالسجل التجاري رقم (1010125151) في (1994/07/08م).

يتمثل نشاط الشركة في استيراد وتصدير وتجارة الجملة والتجزئة في الأدوات المكتبية والمدرسية والقرطاسية والوسائل التعليمية والهدايا والتغليف ومنتجات الورق والبويات والحاسب الآلي وإكسسواراته وألعاب الأطفال والتصدير لصالح الغير وشراء الأراضي وإقامة المباني عليها واستثمارها بالبيع أو بالإيجار لصالح الشركة وشراء العقارات والاستثمار فيها لصالح الشركة.

ويبلغ رأس مال الشركة الحالي (160,000,000) مائة وستين مليون ريال سعودي ويعمل بها أكثر من 200 موظف.

خريطة انتشار فروع شركة عبدالله ابو معطي

تمتلك الشركة عدد من الفروع للبيع بالجملة والتجزئة والتي تنتشر في أنحاء المملكة حيث يبلغ عددها اكثر من 16 فرعاً، وتقدم الشركة منتجات القرطاسية واللوازم المدرسية والفنية والأدوات المكتبية، في حين تقوم شركة الموجة للتجارة بتوزيع منتجات الطابعات والأحبار بالجملة، ويقدم فرع الشركة المسمى باللوازم الدقيقة بتقديم منتجات الطباعة والأحبار بالتجزئة.

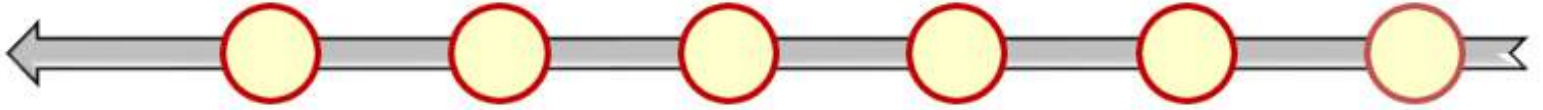


مراحل تطور الشركة

في عام
2013م تم
زيادة رأس
المال إلى 132
مليون ريال

في عام
2009م تم
زيادة رأس مال
الشركة إلى 60
مليون ريال

البداية كانت في
عام 1994م
كمؤسسة



في عام
2014م تم
زيادة رأس
المال إلى 160
مليون ريال

في عام
2012م تم
الإستحواذ على
مؤسستين
وأصبح رأس
المال 120.85
مليون ريال

في عام
2008م تم
تحولت الشركة
إلى شركة
مساهمة مغلقة
برأس مال 50
مليون ريال

كما اعلنت هيئة السوق المالية عن صدور قرار مجلس الهيئة بتاريخ 11/01/2017م المتضمن الموافقة نشرة الإصدار للشركة، وطرح 3,200,000 سهماً تمثل 20% من أسهمها، وأقتصر الطرح على فئات المستثمرين المؤهلين المنصوص عليهم في قواعد التسجيل والإدراج في السوق الموازية.

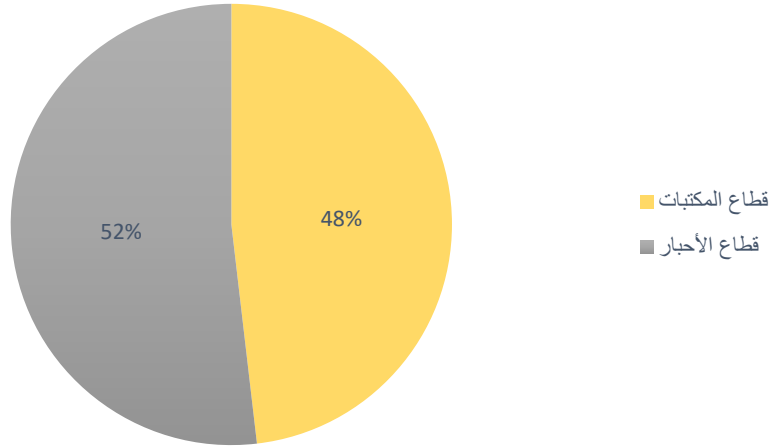
وأطلقت السوق المالية السعودية (تداول) في تاريخ 26/02/2017م السوق الموازية (نمو) والذي يمثل فرصة استثمارية جديدة لمستقبل داعم للإقتصاد الوطني، حيث تم إدراج سبع شركات من ضمنها شركة عبدالله سعد ابو معطي للمكاتب.

نشاطات الشركة الرئيسية

خطوط العمل الرئيسية للشركة تصنف كالتالي:

- القرطاسية واللوازم المكتبية (تجارة الجملة والتجزئة)
- الطابعات والأحبار (الجملة والتجزئة)

الإيرادات حسب القطاع



وتتركز أعمال الشركة وشركاتها التابعة في القطاعات والأنشطة التالية:

1. قطاع البيع بالجملة للقرطاسية واللوازم المكتبية.
2. قطاع البيع بالجملة للأحبار والطابعات – منتجات HP – Canon – Samsung .
3. قطاع البيع بالتجزئة للأحبار والطابعات وغيرها.
4. قطاع البيع بالتجزئة للكماليات.
5. قطاع الاستثمارات العقارية.

رؤية ورسالة الشركة

الرؤية:

نسعى لتكون منتجاتنا الخيار المفضل للمستهلك من خلال ريادتنا في الأسواق المستهدفة وتقديمنا لمنتجات مميزة بجودة عالية.

الرسالة:

تقديم منتجات القرطاسية واللوازم المدرسية والأدوات المكتبية والأحبار والطابعات والكماليات وغيره من المنتجات ذات قيمة وجودة عالية تتوافق مع أذواق المستهلكين.

قيم الشركة

- 1. المرونة:** العمل بمرونة وفاعلية عالية، واتخاذ قرارات جريئة بكل ثقة لتعزيز مصلحة الشركاء.
- 2. التعاون:** العمل بروح الجماعة والتعاون بشفافية، وتبادل المعارف والمهارات ليكون موظفونا الأفضل.
- 3. التفاني:** الاجتهاد والمرونة دوما لتحقيق نتائج مميزة.
- 4. الابتكار:** تطوير الاعمال وتعظيم قدرات الموظفين الإبداعية.
- 5. الاحترام:** كسب الاحترام من خلال الالتزام بالعدل والثقة والنزاهة في جميع العلاقات العامة للشركة.
- 6. التفوق:** التميز في إنجاز الاعمال وتقديم بانتظام أفضل مستويات الجودة.

استراتيجية عمل الشركة:

تم إعداد إستراتيجيات الشركة بالاعتماد على توجهات مجلس الإدارة التي تم وضعها على أساس مجموعة من المعايير عالية المستوى والتي تحقق أهداف الهيكل التنظيمي للشركة، ونطمح الشركة إلى المحافظة على نمو المعدل السنوي لإيراداتها بنسبة جيدة في استثماراتها الأساسية، ويكمن إيجاز الأهداف الاستراتيجية طويلة الأجل للشركة في الآتي:

- العمل على تمويل توسعات الشركة وتعزيز اسم الشركة في السوق وزيادة التسويق والبيع.
- تنويع الاستثمارات لتخفيض المخاطر.
- التوسع في مجال التجزئة والتوكيلات التجارية.
- التوسع وفتح أسواق جديدة وتغطية كامل مناطق المملكة الرئيسية بفتح فروع جديدة أو بايجاد موزعين ووكلاء.
- تطوير الهيكلة والتنظيم الإداري ورفع مستوى الأداء والإنتاجية.
- تحديث نظام تخطيط موارد الشركة ERP الذي يساعد في ربط الإدارات المختلفة والشركات التابعة والفروع وإحكام الرقابة وزيادة الكفاءة والفعالية وتوفير المعلومات لعملية اتخاذ القرار.
- ترشيد التكاليف واستبعاد التكاليف غير الضرورية والتي لا تضيف قيمة للشركة.
- المحافظة على الخبرات والعمل على بناء فريق إداري مؤهل من ذوي الخبرات العالية.
- تحسين وتطوير نظم الرقابة الداخلية لإحكام الرقابة على عمليات الشركة.

أعضاء مجلس الإدارة

يتولى إدارة الشركة مجلس إدارة مؤلف من (8) أعضاء يتم تعيينهم لمدة (3) ثلاث سنوات ميلادية، حيث تبدأ الدورة من تاريخ 2017/01/17 حتى 2018/12/15م، وهم كالتالي:

م	الاسم	المنصب	الجنسية	صفة العضوية	التمثيل / اسم الممثل
1	د. سعد عبد الله سعد أبو معطي	رئيس المجلس	سعودي	غير تنفيذي	
2	يوسف محمد ناصر القفاري	عضو	سعودي	مستقل	
3	عبد العزيز محمد راشد الدويش	عضو	سعودي	تنفيذي	
4	محمد عبد الله سعد أبو معطي	عضو	سعودي	تنفيذي	
5	عبد الله سعود عبد العزيز الرشود	عضو	سعودي	مستقل	
6	محمد عمير عايض العتيبي	عضو	سعودي	مستقل	
7	سعيد عمر سعيد باسعيد	عضو	سعودي	غير تنفيذي	
8	أحمد سليمان الجاسر	عضو	سعودي	غير تنفيذي	ممثل شركة كسب المالية

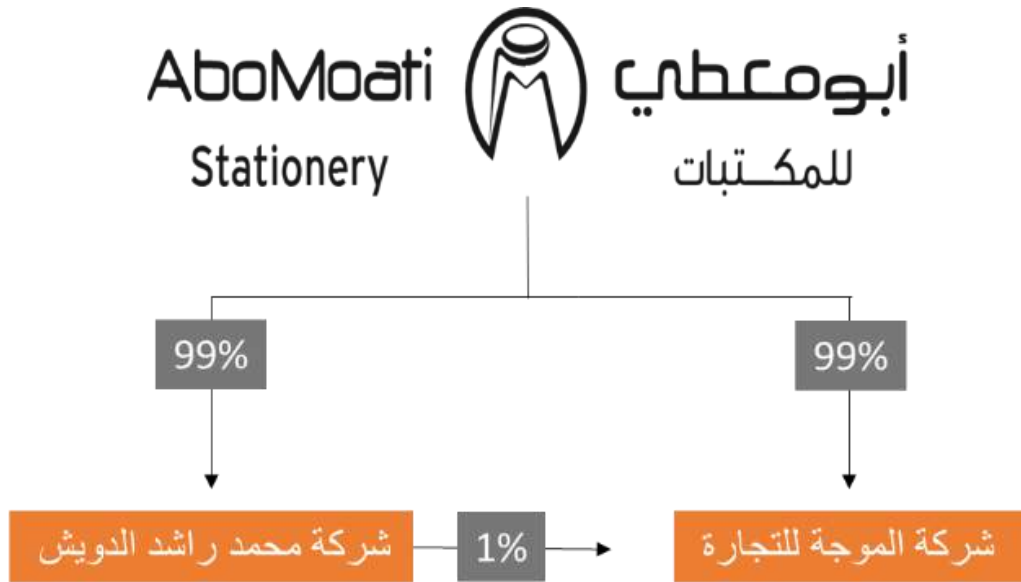
لمحة عن الشركات التابعة

❖ شركة محمد راشد الدويش وشركائه للتجارة_ذات مسئولية محدودة

تأسست كمؤسسة فردية بإسم مؤسسة محمد راشد الدويش في 2011/02/01م تحولت إلى شركة ذات مسئولية محدودة بإسم شركة محمد راشد الدويش وشركاه للتجارة وبرأس مال مسجل بقيمة (50,000) ريال.

❖ شركة الموجه للتجارة_ذات مسئولية محدودة

تأسست كمؤسسة فردية في (11/04/1996م) في مدينة الرياض، وفي 2013/12/22م تم اندماجها مع شركة عبدالله سعد أبو معطي، وتحولت إلى شركة ذات مسئولية محدودة برأس مال (40,000,000) ريال.



منتجات الشركة:

تتركز أعمال الشركة وشركاتها التابعة في القطاعات والأنشطة التالية:

- قطاع البيع بالجملة والتجزئة للقرطاسية واللوازم المكتبية. ويشتمل على أدوات مكتبية وقرطاسية مثل: دفاتر - مذكرات - كرايس - أقلام (حبر ، سائلة ، جاف ، رصاص) - برايات - محايات - مقالم - أدوات هندسية - آلات حاسبة - جميع مستلزمات المكتب (فرش المكتب) - ملفات وحافظات أوراق بلاستيكية مختلفة المقاسات ومتعددة الأحجام. بالإضافة إلى أدوات الفنون والرسم مثل: جميع أنواع الألوان (فلوماستر ، خشب ، شمع ، مياه ، طباعة ، زيت) - ألواح رسم مختلفة السمك و متعددة المقاسات - بالتات و فرش الرسم (جميع المقاسات). كذلك تشمل الحقائب المدرسية وأدوات الاقتصاد المنزلي والوسائل التعليمية (سبورة ، CD ، ألعاب لتعليم الحساب) وألعاب الأطفال التعليمية، وغيرها. ويشار إلى أنه لدى الشركة محل لبيع القرطاسية والأدوات المكتبية تحت اسم (أبجدية وهدية) في مدينة الرياض، كما أنه لدى الشركة فروع متخصصة في بيع الأدوات الفنية بالتجزئة لتلبية احتياجات الطلاب والفنانين.
- قطاع البيع بالجملة للأحبار والطابعات - منتجات HP - Canon - Samsung .
- قطاع البيع بالتجزئة للأحبار والطابعات وغيرها.
- قطاع البيع بالتجزئة للكماليات (تشمل الهدايا وأكياس وعلب التغليف والاكسسوارات المتعلقة بالحفلات المدرسية من أكواب وصحون زينة وغيرها).

تعمل الشركة على الاستيراد من الخارج حيث يبلغ حجم تعاملاتها مع دول الصين وإندونيسيا وإيطاليا والبرازيل والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية واليابان وغيرها حوالي 350 مليون ريال سنوياً. وباستثناء هذه التعاملات الخارجية فإنه لا يوجد للشركة نشاط تجاري خارج المملكة ولا تملك أية أصول خارجها.

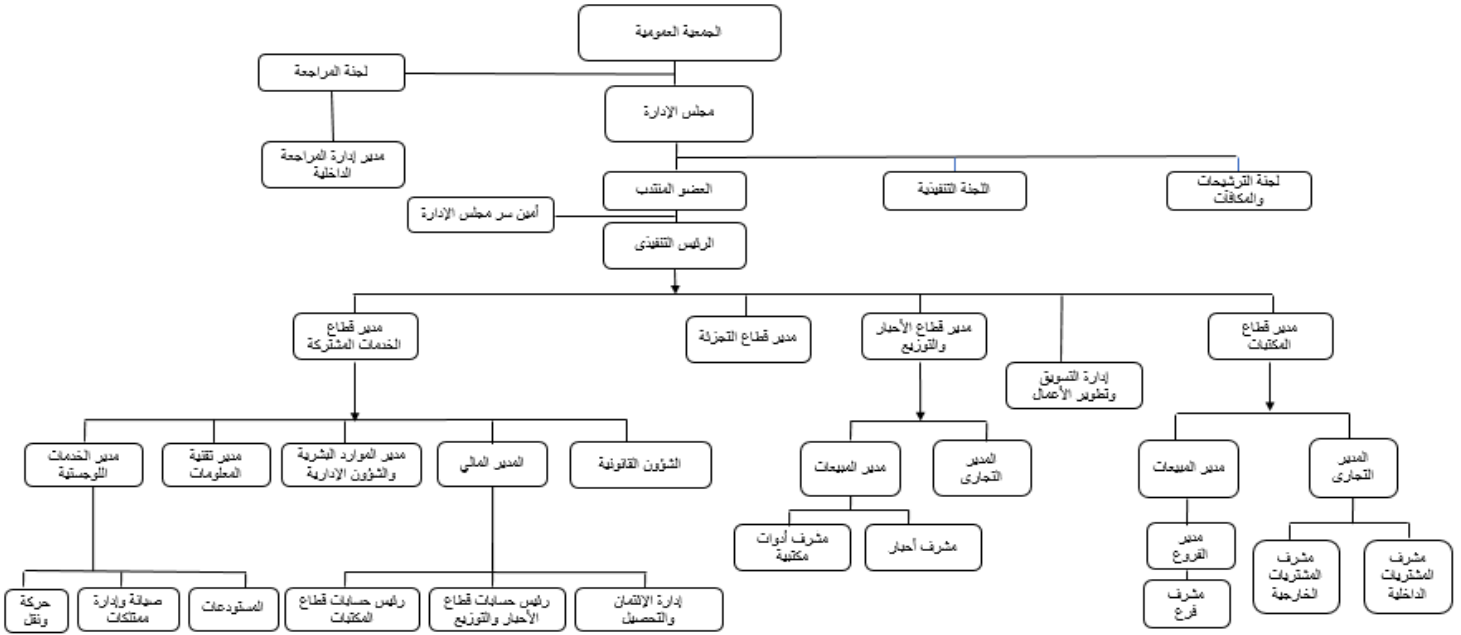
وتقوم إدارة الشركة بمتابعة السوق بشكل دائم سواء داخل المملكة أو خارجها للتعرف على المستجدات والأفكار والابتكارات الجديدة في مجال عمل الشركة كما أنها تستهدف حضور المعارض الخارجية على مدار العام لمواكبة أحدث المنتجات. وباستثناء ذلك فإنه لا يوجد لدى الشركة أي سياسات محددة أو مكتوبة بشأن الأبحاث والتطوير للمنتجات الجديدة.

هذا ولم يوجد أي انقطاع في أعمال الشركة يمكن أن يؤثر أو يكون قد أثر تأثيراً ملحوظاً في الوضع المالي للشركة خلال الإثني عشر شهراً الأخيرة.

هذا ويقر أعضاء مجلس الإدارة بعدم وجود نية لإجراء أي تغيير جوهري لطبيعة النشاط، والذي من شأنه أن يحافظ على نشاط وسمعة الشركة واستمرار تحقيقها للأرباح.

الهيكل التنظيمي للشركة

الهيكل التنظيمي لشركة عبدالله سعد أبو معطي للمكتبات



تم تصميم الهيكل بشكل مبسط يقوم في الأساس على أنشطة الشركة الرئيسية، وهي نشاط المكتبات الذي يعتبر النشاط الرئيس لعمل الشركة وما يتبعه من هدايا وكماليات وغير ذلك، بالإضافة إلى نشاط الأبحاث المتمثل في الشركات التابعة. كما أن هناك الإدارات الأخرى التي تقدم الخدمات المساندة واللوجيستية للإدارات الرئيسية وهي: الإدارة المالية، وقسم تقنية المعلومات، وقسم الشؤون الإدارية والموارد البشرية، وأخيراً قسم مراقبة المخزون. وتهتم الشركة كذلك بالتطوير الدائم لمنتجاتها ومتابعة كل جديد في السوق المحلي والعالمي بالإضافة إلى دراسة إمكانية التوسع والانتشار عبر العمل على فتح أسواق جديدة وتقديم منتجات متنوعة تتناسب مع جميع الأذواق والثقافات. وتعتمد كذلك إدارة الشركة بتقديم منتجاتها إلى جميع القطاعات الحكومية والخاصة من خلال تكوين علاقات طويلة الأجل مع تلك الجهات ومتابعة المناقصات التي يتم طرحها بين الحين والآخر.

أعضاء مجلس الإدارة:

يتكون مجلس إدارة الشركة الحالي من (8) أعضاء، ويمارس مجلس الإدارة الحالي صلاحياته بموجب النظام الأساسي للشركة ونظام الشركات.

وفيما يلي ملخص لمسؤوليات رئيس مجلس الإدارة وأعضاء المجلس الآخرين:

رئيس مجلس الإدارة:

- ضمان وضوح مهام المجلس ونطاق عمله وأسس توزيع الأدوار فيما بين الأعضاء.
- ضمان وضوح خطة عمل المجلس وسلامة تحديد أولويات المواضيع التي تعرض على المجلس في اجتماعاته.
- ضمان قيام المجلس بواجباته نحو تحقيق رسالة الشركة وأهدافها الاستراتيجية.
- قيادة المجلس في اختيار الرئيس التنفيذي المنوط به مسؤولية إدارة الشركة.
- دعم اللجان من خلال تقديم التوجيهات الإدارية وتقييم الأداء.
- إجراء تصويت فيما يتعلق بتعيين الإدارة العليا والمسؤولين التنفيذيين.
- تقييم أداء أعضاء مجلس الإدارة.

أعضاء مجلس الإدارة:

- الموافقة على مهام الشركة ورؤيتها.
- المساهمة في وضع التوجهات العامة للشركة وخططها الاستراتيجية المستقبلية.
- الاشراف على اللجان المنبثقة عن مجلس الإدارة والتحقق من تنفيذ سياسات الشركة وتحقيق أهدافها بكفاءة.
- الموافقة على تعيين الرئيس التنفيذي وأعضاء الإدارة العليا والمسؤولين التنفيذيين.
- توثيق المناقشات والقرارات الصادرة من مجلس الإدارة من خلال محاضر الاجتماعات التي يوقع عليها الأعضاء.
- إدراج أي معاملات مع أطراف ذوو العلاقة على جدول أعمال مجلس الإدارة و الجمعيات العامة للموافقة عليها.
- الموافقة على الميزانية السنوية للشركة.

تتمثل سياسة الشركة في تبني معايير متقدمة في حوكمة الشركات بما في ذلك من فصل لمسئوليات ومهام مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية والسياسات التي تضمن عمل مجلس إدارة الشركة بما يحقق مصالح المساهمين. ستعمل الشركة على الالتزام بكافة الأحكام الواردة في لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية خلال الفترة القادمة، كما أنها تعمل على إعداد نظام حوكمة خاص بها يتوافق مع لائحة حوكمة الشركات الصادرة عن هيئة السوق المالية وبما يضمن التزام الشركة بكافة بنودها، وسيتم اعتماده من قبل مجلس إدارة الشركة فور الانتهاء منه. وقد قام مجلس إدارة الشركة بتشكيل لجننتين منبثقتين عنه وهما لجنة المراجعة ولجنة الترشيحات والمكافآت ، وفيما يلي موجز عن اختصاصات اللجنتين وأعضاءهما:

لجنة المراجعة:

إن وجود نظام رقابة داخلية فاعل، هو أحد المسؤوليات الرئيسة المناطة بمجلس الإدارة، وتتمثل المهمة الأساسية للجنة المراجعة في التحقق من كفاية نظام الرقابة الداخلية وتنفيذه بفاعلية، وتقديم أي توصيات لمجلس الإدارة من شأنها تفعيل النظام وتطويره بما يحقق أغراض الشركة ويحمي مصالح المساهمين والمستثمرين بكفاءة عالية وتكلفة معقولة. ويحق للجنة، وبدون أي قيود، الإطلاع على كافة المعلومات والبيانات والتقارير والسجلات، والمراسلات، أو غير ذلك من الأمور التي ترى اللجنة أهمية الإطلاع عليها. وعلى مجلس الإدارة اتخاذ كل الإجراءات التي تكفل للجنة القيام بمهامها. ويشمل نطاق عمل اللجنة القيام بكل الأعمال التي تمكنها من تحقيق مهامها، ومنها:

1. الإشراف على إدارة المراجعة الداخلية في الشركة، من أجل التحقق من مدى فاعليتها في تنفيذ الأعمال والمهام التي حددها لها مجلس الإدارة.
2. دراسة نظام الرقابة الداخلية ووضع تقرير مكتوب عن رأيها وتوصياتها في شأنه.
3. دراسة تقارير المراجعة الداخلية ومتابعة تنفيذ الإجراءات التصحيحية للملاحظات الواردة فيها.
4. التوصية لمجلس الإدارة بتعيين المحاسبين القانونيين وفصلهم وتحديد أتعابهم، ويراعى عند التوصية بالتعيين التأكد من استقلاليتهم.
5. متابعة أعمال المحاسبين القانونيين، واعتماد أي عمل خارج نطاق أعمال المراجعة التي يكلفون بها أثناء قيامهم بأعمال المراجعة.
6. دراسة خطة المراجعة مع المحاسب القانوني وإبداء ملاحظاتها عليها.
7. دراسة ملاحظات المحاسب القانوني على القوائم المالية ومتابعة ما تم في شأنها.
8. دراسة القوائم المالية الأولية والسنوية قبل عرضها على مجلس الإدارة وإبداء الرأي والتوصية في شأنها.
9. دراسة السياسات المحاسبية المتبعة وإبداء الرأي والتوصية لمجلس الإدارة في شأنها.

وتتكون لجنة المراجعة من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من قبل مجلس إدارة الشركة لمدة (3) ثلاث سنوات، ويبين الجدول التالي أعضاء لجنة المراجعة:

أعضاء لجنة المراجعة:

الاسم	الوظيفة
عبدالله سعود عبد العزيز الرشود	رئيس
يوسف محمد ناصر القفاري	عضو
أحمد إبراهيم العجلة	عضو

لجنة الترشيحات والمكافآت

ويشمل نطاق عمل اللجنة القيام بكل الأعمال التي تمكنها من تحقيق مهامها وهي :

1. التوصية لمجلس الإدارة بالترشيح لعضوية المجلس وفقا للسياسات والمعايير المعتمدة مع مراعاة عدم ترشيح أي شخص سبق إدانته بجريمة مخلة بالشرف والأمانة.
2. المراجعة السنوية للاحتياجات المطلوبة من المهارات المناسبة لعضوية مجلس الإدارة وإعداد وصف للقدرات والمؤهلات المطلوبة لعضوية مجلس الإدارة، بما في ذلك تحديد الوقت الذي يلزم أن يخصصه العضو لأعمال مجلس الإدارة.
3. مراجعة هيكل مجلس الإدارة ورفع التوصيات في شأن التغييرات التي يمكن إجراؤها.
4. تحديد جوانب الضعف والقوة في مجلس الإدارة، واقترح معالجتها بما يتفق مع مصلحة الشركة.
5. التأكد بشكل سنوي من استقلالية الأعضاء المستقلين، وعدم وجود أي تعارض مصالح إذا كان العضو يشغل عضوية مجلس إدارة شركة أخرى.
6. إعداد السياسة الخاصة بمنح المكافآت والمزايا والحوافز والرواتب في الشركة ومراجعتها بشكل سنوي .
7. وضع سياسات واضحة لتعويضات ومكافآت أعضاء مجلس الإدارة وكبار التنفيذيين، ويراعى عند وضع تلك السياسات استخدام معايير ترتبط بالأداء.
8. وضع سياسة مكافآت لدى الشركة تتضمن أن تكون المكافآت والرواتب كافية لاستقطاب أشخاص مؤهلين للعمل في الشركة والاحتفاظ بهم وبشكل يتماشى مع الرواتب الممنوحة من قبل الشركات المماثلة بالسوق.
9. تحديد احتياجات الشركة من الكفاءات على مستوى الإدارة التنفيذية العليا والموظفين وأسس اختيارهم .
10. إعداد السياسة الخاصة بالموارد البشرية والتدريب في الشركة ومراجعتها بشكل سنوي.

وتتكون لجنة الترشيحات والمكافآت من ثلاثة أعضاء على الأقل يتم تعيينهم من قبل مجلس إدارة الشركة لمدة (3) ثلاث سنوات، ويبين الجدول التالي أعضاء لجنة المراجعة:

أعضاء لجنة الترشيحات والمكافآت

الاسم	الوظيفة
د. سعد عبد الله سعد أبو معطي*	رئيس
سعيد عمر سعيد باسعيد	عضو
عبد العزيز محمد الدويش	عضو

*لم ينص النظام السابق على عدم جواز أن يشغل رئيس مجلس الإدارة منصب رئيس في أيًا من اللجان التي ذكرت في لائحة الحوكمة، وسوف يتم إعادة تشكيل اللجنة لتتوافق مع لائحة حوكمة الشركات المحدثة وعرضها على الجمعية العمومية القادمة.

سياسة توزيع الأرباح

تمنح الأسهم حاملها الحق في الحصول على الأرباح التي تعلن عنها الشركة. ووفقاً للنظام الأساسي للشركة، فإن أي قرار بتوزيع أرباح نقدية، يجب أن يصدر من قبل الجمعية العامة العادية بناءً على توصية من مجلس الإدارة الذي يأخذ في الاعتبار عند إصداره لهذه التوصية مختلف العوامل السائدة وقتها، بما فيها أرباح الشركة، والوضع المالي، والقيود التي تخضع لها عملية توزيع الأرباح بموجب اتفاقيات التمويل والدين، ونتائج نشاطات الشركة، واحتياجات الشركة من النقد حالياً ومستقبلاً، وخطط التوسع ومتطلبات استثمارات الشركة.

ونصت المادة 45 من النظام الأساسي للشركة على أن يتم توزيع أرباح سنوية صافية بعد خصم كافة المصاريف والتكاليف الأخرى على النحو التالي:

1. تجنيب 10% من الأرباح الصافية لتكوين الاحتياطي النظامي، ويجوز للجمعية العامة العادية وقف هذا التجنيب متى ما بلغ الاحتياطي النظامي نصف رأس المال.
2. توزع على حاملي الأسهم الممتازة تلك النسب المقررة لهذ الأسهم.
3. يتم بعد ذلك توزيع دفعة أولى للمساهمين تعادل 5% من رأس المال المدفوع.
4. تجنيب احتياطيات أخرى اختيارية بقرار من الجمعية العمومية بناءً على توصيات مجلس الإدارة وتخصيصها لأغراض أو غرض معين.
5. يخصم بعدما تقدم نسبة 10% على الأكثر من الباقي لمكافأة أعضاء مجلس الإدارة إن وجدت.
6. يوزع الباقي على المساهمين كحصة إضافية في الأرباح.
7. يجوز للشركة بعد استيفاء الضوابط الموضوعية من الجهات المختصة توزيع أرباح نصف سنوية وربيع سنوية.

عوامل المخاطرة

المخاطر المتعلقة بنشاط الشركة:

أثر موسمية المبيعات على نتائج أعمال الشركة

تعتبر مبيعات الشركة عرضة للتقلبات الموسمية، وعليه فإن إيرادات الشركة قد تتأثر مع تقلبات العرض والطلب الموسمية على المنتجات والتي تؤثر على أسعار البيع وحجم الطلب كما أنها تؤثر أيضاً على حجم المخزون؛ مما يؤثر بصورة مباشرة سلباً على أعمالها ووضعها المالي ونتائج عملياتها.

الاعتماد على موظفين رئيسيين

تعتمد الشركة على قدرات وخبرات الموظفين الرئيسيين العاملين بها، لذلك فإن نجاح الشركة في تحقيق أهدافها يعتمد على المحافظة على موظفيها واستقطاب وتوظيف الكفاءات وأصحاب المؤهلات للعمل لديها. وعليه، فإن فشل الشركة في المحافظة على هؤلاء الموظفين أو استقطاب غيرهم من ذوي الخبرة، يؤثر سلباً وبشكل جوهري على أعمالها المستقبلية ومركزها المالي ونتائجها التشغيلية.

عدم القدرة على إدارة المخزون بفعالية

تقوم الشركة بالتنبؤ بمعدلات الطلب على منتجاتها بشكل مستمر، ولكن الشركة لا تقدم ضماناً بقدرتها على توقع الطلب على جميع المنتجات بصورة دقيقة. لذلك من المحتمل، في حال مواجهة طلب عالي على منتج معين أن لا تستطيع الشركة تلبية الطلب نظراً لعدم وجود المنتج أو وجوده بشكل غير كافي؛ مما يؤثر وبشكل سلبي على نتائج أعمال الشركة وربحيته. وكذلك قد تتعرض الشركة لارتفاع حجم المخزون وتقادم البضاعة وزيادة تكلفة التخزين؛ مما يؤثر بشكل سلبي على أعمال الشركة ونتائجها المالية.

مخاطر السيولة

تمثل مخاطر السيولة في الصعوبات التي قد تواجه الشركة في توفير الأموال للوفاء بالتعهدات المتعلقة بالأدوات المالية وتنتج مخاطر السيولة من عدم مقدرة الشركة على بيع أصل مالي ما بسرعة وبمبلغ يعادل قيمته العادلة. تقوم الشركة بإدارة المخاطر وذلك بالتأكد من توفر التسهيلات البنكية، وأن تتضمن شروط تحصيل قيمة المبيعات خلال فترة 30 إلى 60 يوماً من تاريخ البيع وأن يتم سداد قيمة المشتريات خلال فترة 30 إلى 60 يوماً من تاريخ الشراء.

مخاطر فرص النمو

يعتمد أداء الشركة المستقبلي على قدرتها على تنفيذ خطة العمل وتحقيق استراتيجية النمو المستهدفة، بما في ذلك زيادة حصة الشركة في السوق، تنويع الاستثمارات، الاتجاه إلى مجال التجزئة في الكماليات والتوكيلات التجارية، والتوسع وتغطية كافة مناطق المملكة. ولكن قد تواجه الشركة بعض المخاطر والصعوبات والتي قد تتمثل في عدم قدرة الشركة على إيجاد مواقع مناسبة واستئجارها، عدم قدرة الشركة على إدارة المخزون، عدم كفاية رأس المال، عدم توفير القوى العاملة، وتغير الاعتبارات الاقتصادية؛ مما يؤثر سلباً على نجاح الشركة في تنفيذ خططها المستقبلية وبالتالي على نتائج أعمال الشركة.

عدم القدرة على الالتزام بجودة المنتجات

تسعى الشركة إلى تقديم منتجات عالية الجودة لعملائها، ولكن عدم القدرة على الاستمرار بتقديم المنتجات بنفس مستوى الجودة سوف يؤثر سلباً على سمعة الشركة لدى عملائها وبالتالي العزوف عن التعامل معها، مما يؤثر بشكل سلبي على مبيعات الشركة وبالتالي على نتائج العمليات التشغيلية والمالية.

المخاطر المتعلقة بالمشاريع الجديدة

تسعى الشركة إلى الاتجاه لنشاط التجزئة في الكماليات والتوكيلات التجارية، وقد يواجه الشركة بعض العقبات والصعوبات التي تحيل بين الشركة وبين تحقيق الهدف، منها: الحصول على التراخيص اللازمة، استهداف المناطق المناسبة، تحديد المواقع الملائمة، إقبال العملاء على المنتجات المزمع بيعها، وبالتالي سيؤثر ذلك على نتائج أعمال الشركة المتوقعة وبياناتها التشغيلية والمالية.

المخاطر المرتبطة بتوفر التمويل الإضافي مستقبلاً

تسعى الشركة إلى الحصول على قروض قصيرة ومتوسطة الأجل بصيغ تمويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية لتمويل أنشطتها التشغيلية لتمويل مشروعاتها، لذلك فإن عدم قدرة الشركة على الحصول على التمويل الذي تحتاجه من جهات ممولة، أو تمويل بشروط تفضيلية مقبولة تتناسب مع الشركة، سيكون له أثر سلبي على أداء الشركة وعملياتها التشغيلية. ومن الجدير بالذكر، أن الحصول على التمويل يعتمد على رأس مال الشركة ومركزها المالي وتدفقاتها النقدية والضمانات المقدمة. ولا تعطي الشركة أي تأكيد أو ضمان بشأن حصولها على التمويل المناسب إذا استدعت الحاجة مما ينعكس سلباً على الشركة.

مخاطر الائتمان

لدى الشركة تسهيلات ائتمانية بنكية 31 مارس 2017م بمبلغ (295.2) مليون ريال سعودي في شكل قروض طويلة وقصيرة ودفعات قصيرة الأجل لتمويل مدفوعات للموردين واعتمادات مستندية وخطابات ضمان لتمويل شراء أراضي. وبلغت التسهيلات والاعتمادات المستندية غير المستخدمة حتى 31 مارس 2017م (195.3) مليون ريال سعودي.

وتسعى الشركة إلى الحصول على قروض قصيرة ومتوسطة الأجل بصيغ تمويل متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية لتمويل أنشطتها التشغيلية وتمويل مشروعاتها. فتلتزم الشركة بموجب هذه العقود

بسداد أقساط وعمولات طبقاً لجدول زمنية محددة. ولكن في حالة عدم قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها في مواعيد الاستحقاق وإخلالها بالاتفاقيات المبرمة؛ قد يزيد من تكلفة الإقراض على الشركة، أو فرض غرامات تأخير وغيرها من الغرامات التي يقرها الممول، أو يؤثر على علاقة الشركة بجهة التمويل بشكل سلبي وبالتالي التأثير على أعمال الشركة وقدرتها على تنفيذ خططها وأدائها المالي وربحيتها.

ارتفاع أجور نقل وتوزيع المنتجات

تعتمد الشركة على الخدمات اللوجستية من شراء وتخزين ونقل وتوزيع لتلبية احتياجات السوق بسرعة، ولكن الشركة لا تضمن إمكانية توفر خدمات النقل والتوزيع بأسعار معقولة؛ وعليه فإن ارتفاع أجور وتكاليف النقل والتوزيع سيؤثر بشكل سلبي على مبيعات الشركة ونتائج عملياتها.

المواقع المستأجرة

تقوم الشركة حالياً باستئجار عدد من المواقع والمحلات، وعدم مقدرة الشركة على المحافظة على استمرارية عقود الإيجار المتعلقة بهذه المواقع وتجديدها بنفس الشروط الحالية أو شروط تفضيلية سيؤثر ذلك على نتائج أعمال الشركة المتوقعة وبياناتها التشغيلية والمالية.

مخاطر عدم الحصول على التراخيص والتصاريح والشهادات اللازمة وعدم تجديدها

يتوجب على الشركة من أجل توسيع أعمالها الحصول والاحتفاظ بعدد من التراخيص والشهادات والموافقات من قبل الجهات والهيئات الحكومية التنظيمية والقانونية والإدارية وغيرها من الجهات والهيئات. وغالباً ما تتطلب عمليات الحصول على هذه التراخيص والشهادات والتصاريح والموافقات وقتاً طويلاً، ويخضع معظمها لشروط يتم بموجبها إنهاء أو إيقاف تلك التراخيص أو الشهادات أو التصاريح أو الموافقات في حال عدم الالتزام بمتطلبات معينة. وفي حال عدم قدرة الشركة على الحصول أو الاحتفاظ بالتراخيص والتصاريح ذات العلاقة، فإن ذلك يؤثر سلباً على نجاح الشركة في تنفيذ خططها المستقبلية وبالتالي على نتائج أعمال الشركة.

مخاطر الانقطاع غير المتوقع للأعمال

يعتمد دخل الشركة بشكل رئيس على العمليات التشغيلية للنشاط، وعليه فإن حدوث أي انقطاع في هذه العمليات لأي سبب كان كصدور أو تغير أي أنظمة حكومية يؤدي إلى انقطاع في هذه العمليات وبالتالي تأثر إيرادات وأرباح الشركة وسينعكس ذلك سلباً على عملياتها بشكل جوهري ومركزها المالي ونتائجها التشغيلية.

مخاطر ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة والتكاليف المرتبطة بها

تتجه الشركة لتوريد المستلزمات المكتبية والكماليات والتوكيلات التجارية، ولكن لا تضمن الشركة مخاطر ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة لارتفاع تكلفة الشحن والتأمين نتيجة أي ظروف اقتصادية أو سياسية.

مخاطر حدوث الكوارث الطبيعية كالفيضانات والزلازل والأحداث الأخرى قد تتعرض الشركة إلى حوادث خارجة عن نطاق سيطرتها كالحوادث الطبيعية أو الحرائق وغيرها من الأحداث الكارثية التي تلحق بالشركة؛ مما يؤثر سلباً على عمليات الشركة حيث يؤدي الانقطاع الجوهري إلى خسارة عملاء أنشطة البيع بالجملة والتجزئة؛ مما يؤدي إلى انخفاض الإيرادات، وارتفاع المصاريف وانخفاض ربحية الشركة بشكل حتمي.

عدم كفاية الغطاء التأميني

قد تتعرض الشركة إلى تكاليف مرتفعة جداً عند القيام بإصلاحات نتيجة لأحداث كارثية مثل: الكوارث الطبيعية أو الحرائق وغيرها من الأخطار التي قد تتسبب بخسائر باهظة، وبالرغم من أن الشركة تحافظ على غطاء تأميني إلا أن بعض التكاليف أو الخسائر قد تتجاوز حدود التغطية أو قد يتم رفض تغطية بعضها، ولا تضمن الشركة أن تتم تغطية جميع هذه التكاليف والخسائر التي قد تكون الشركة عرضة لها بصورة كاملة بموجب وثائق التأمين ذات العلاقة، مما يؤثر سلباً على عمليات ونتائج الشركة.

الاعتماد على العلامات التجارية وحقوق الملكية

قامت الشركة بتسجيل عدد من العلامات التجارية في المملكة العربية السعودية، إن أي حدث يتسبب في إلحاق أضرار جوهرية بسمعة أي علامة تجارية خاصة بالشركة سوف يكون له تأثير سلبي عن قيمة هذه العلامات التجارية وبالتالي على الإيرادات الناتجة عن هذه العلامات التجارية. وكذلك، أي إخلال أو استخدام غير مرخص أو غير مشروع فيما يخص حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالشركة سوف يؤدي إلى التأثير بشكل سلبي على أعمال الشركة.

الدعاوى القضائية

لا تستطيع الشركة أن تتوقع بشكل دقيق حجم تكلفة الدعاوى أو الاجراءات القضائية التي يمكن أن تقيمها أو تقام ضدها أو النتائج النهائية لتلك الدعاوى أو الأحكام التي تصدر فيها وما تتضمنه من تعويضات وجزاءات. وبالتالي فإن أي نتائج سلبية لمثل هذه القضايا قد تؤثر سلباً على الشركة. وربما تشمل هذه الدعاوى - على سبيل المثال لا الحصر - المسائل الزكوية والضريبية ونظام العمل والأضرار الأخرى التي تنجم عن الإهمال أو الاحتيال من قبل أشخاص أو مؤسسات بشكل يكون خارج نطاق سيطرة الشركة.

عدم القدرة على الالتزام بمتطلبات السعودية

تشكل السعودية توجهاً حكومياً يطلب من المنشآت (شركات ومؤسسات) العاملة في المملكة العربية السعودية توظيف عدد محدد من المواطنين السعوديين. ويقوم نظام نطاقات بتصنيف المنشآت إلى نطاقات ممتاز وأخضر وأصفر وأحمر، وعلى المنشآت التقيد بالحد الأدنى للسعودية. بلغ عدد العاملين في الشركة بما في ذلك الشركات التابعة كما في 01 أبريل 2017م عدد 211 موظفاً منهم 47 سعودي 164 غير سعودي وبذلك تكون نسبة السعودية في الشركة 22% ، وبالتالي تصنف الشركة ضمن النطاق الأخضر. وعلى الرغم من ذلك فقد تقوم وزارة العمل بزيادة نسبة السعودية في المستقبل في الوقت الذي قد يصعب على الشركة فيه الاستمرار في توظيف أو المحافظة على توظيف النسبة المطلوبة من السعوديين، ونتيجة لذلك فقد تتأثر أعمال الشركة ونتائجها المالية على نحو سلبي.

المخاطر المتعلقة بأنظمة التشغيل وتقنية المعلومات

تعتمد الشركة على أنظمة تقنية المعلومات لإدارة أعمالها بشكل عام، وتكمن أهمية الاعتماد عليها كونها تساعد في إدارة مبيعات الشركة وتوثيق العمليات الشرائية وتفاصيلها التي تتم بشكل يومي وربط الفروع، بالإضافة إلى نظام تخطيط الموارد البشرية. ولذلك، فإن فشل الشركة في الحفاظ على أنظمة تقنية المعلومات وتطويرها أو وجود أي أعطال في وظائفها سيؤثر بشكل سلبي على أعمال الشركة ونتائجها المالية.

مخاطر الاعتماد على العمالة الأجنبية

تشكل العمالة الأجنبية نسبة 75% من إجمالي الموظفين في الشركة حتى النصف الأول من العام 2016م. لذلك سوف تتأثر نتائج أعمال الشركة ووضعها المالي ونتائجها التشغيلية بشكل سلبي إذا لم تتمكن من المحافظة على كوادرها من العمالة الأجنبية أو إيجاد بدلاء عنهم بنفس المهارات والخبرات المطلوبة أو تغير سياسات الاستقدام (سواء الأجور أو ساعات العمل) في الدول المتقدم منها.

المخاطر المتعلقة بالسوق:

تأثر عمليات الشركة بالمخاطر الاقتصادية والسياسية

يعتمد أداء الشركة على الأوضاع الاقتصادية والسياسية السائدة في المملكة العربية السعودية وعلى الأوضاع الاقتصادية والسياسية العالمية التي قد تؤثر على اقتصاد المملكة. على الرغم من نمو الاقتصاد السعودي في قطاعات أخرى إلا أن القطاع النفطي يشكل نسبة كبيرة من إجمالي الناتج المحلي للسعودية ولذلك فإن أي تقلبات في أسعار النفط تؤثر سلباً في الاقتصاد السعودي أو خطط الإنفاق الحكومي مما يؤثر سلباً على الشركات العاملة في السعودية وبالتالي له الأثر السلبي على عمليات الشركة.

كما تشهد حالياً بعض الدول المحيطة بالمملكة عدم استقرار سياسي واقتصادي، ولا يوجد ضمان بأن تلك الظروف السياسية والاقتصادية في تلك الدول أو الدول المحيطة الأخرى لن يكون لها تأثير سلبي على الأسواق المالية في المملكة عموماً وعلى أعمال الشركة ونتائجها المالية.

مخاطر الانخفاض في معدل الإنفاق للفرد في المملكة

يعتمد جزء من دخل الشركة على معدل إنفاق الفرد في المملكة حيث تتولد جزء إيرادات الشركة من عوائد بيع الأدوات المكتبية واللوازم والطابعات والأحبار لقطاع التجزئة. لذلك، فإن حدوث أي انخفاض جوهري في معدل إنفاق الفرد سينعكس بشكل سلبي على مبيعات الشركة، وبالتالي يؤثر بشكل سلبي على أعمال الشركة ونتائجها المالية.

مخاطر المنافسة

تعمل الشركة في بيئة تنافسية يوجد بها عدد كبير من الشركات المحلية والعالمية المنافسة، ولا يوجد ضمان بأن الشركة ستكون قادرة على المنافسة ضد المنافسين الحاليين والمستقبليين في القطاعات التي تعمل بها، وقد يؤدي ذلك إلى خفض حصة الشركة في السوق وبالتالي التأثير سلباً على أرباح الشركة ونتائجها المالية.

أخطار تذبذب نسب الفائدة وأسعار صرف العملات وتكاليف التمويل

تؤثر مخاطر أسعار صرف العملات على الشركة حيث تربطها علاقات تجارية مع أطراف خارج المملكة (الصين وإندونيسيا وإيطاليا والبرازيل والبرتغال والولايات المتحدة الأمريكية واليابان) يتطلب منها التعامل معهم بعمليتهم عند القيام بعمليات البيع والشراء؛ نظراً لطبيعة التغير في سعر صرف العملات. والجدير بالذكر أنه لا يوجد لدى الشركة أي سياسة للتحوط ضد تقلب أسعار الصرف في الوقت الحالي.

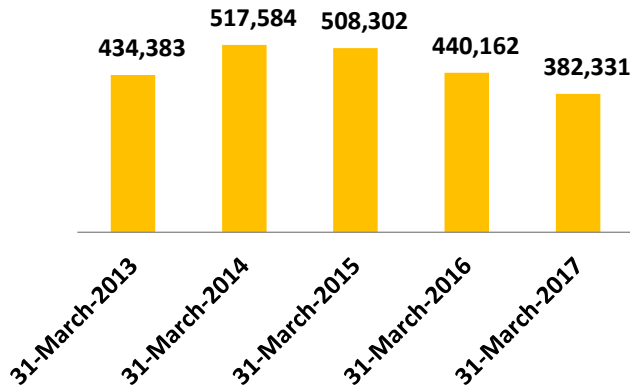
استحداث أنظمة ولوائح جديدة لها تأثيرات على أعمال الشركة

تخضع الشركات العاملة في المملكة لعدد من القوانين والأنظمة والتي هي عرضة للتغير أو التعديل مما يؤدي إلى تأثير إيرادات الشركة سلباً أو زيادة التكاليف والمصاريف أو زيادة الالتزامات أو الحد من عمليات التوسيع وتنفيذ المشاريع وهو ما سيكون له أثر سلبي وجوهري على نتائج أعمال الشركة المالية.

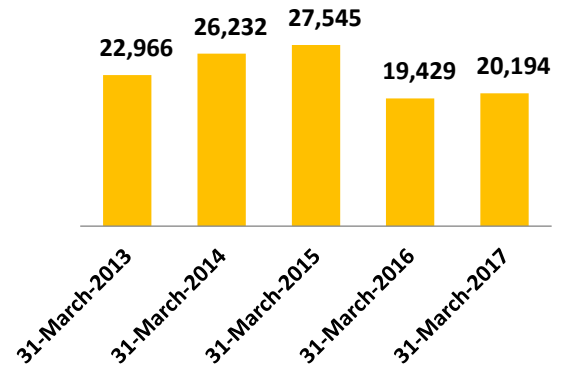
ملخص للبيانات المالية 2013 – 2017

تبدأ السنة المالية للشركة مع بداية شهر أبريل (4/1) وتنتهي بنهاية شهر مارس (3/31) كل عام فيما عدا السنة المالية الأولى للشركة فتبدأ من تاريخ صدور قرار معالي الوزير بإعلان تأسيس الشركة وتنتهي في 3/31 من السنة المالية التالية، وتكون كل سنة مالية بعد ذلك اثنا عشر شهراً ميلادياً.

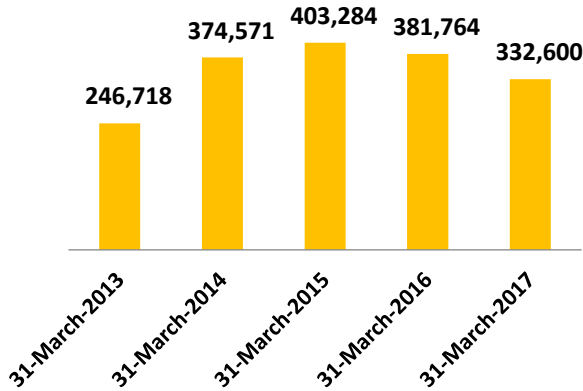
(بالاف الريالات) الإيرادات



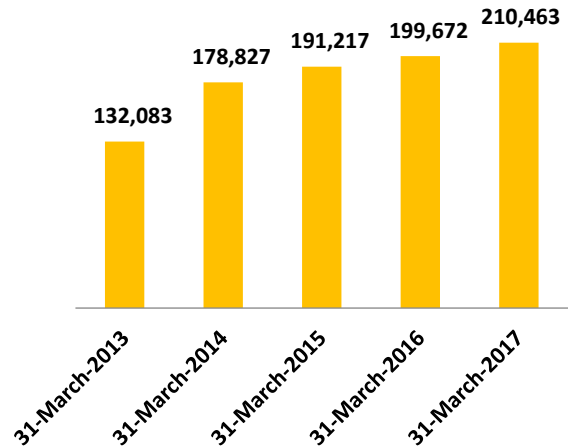
(بالاف الريالات) صافي الربح



(بالاف الريالات) إجمالي الموجودات



(بالاف الريالات) حقوق المساهمين



النتائج المالية للشركة للفترة من 2016 وحتى 2017م:

(أ) بيان إيرادات و ارباح الشركة : (بالالف الريالات):

2017	2016	البيان
382,331	440,162	إيرادات النشاط
332,549	389,824	تكلفة المبيعات
49,782	50,338	مجمل ربح النشاط
31,546	31,278	مصاريف إدارية وعمومية وتسويقية وتمويل
4,099	2,544	أرباح الاستثمارات وإيرادات ومصاريف أخرى - صافي
22,335	21,604	صافي الربح قبل الزكاة
2,141	2,175	الزكاة
20,194	19,429	صافي الربح
1.47	1.52	ربح السهم من ربح العمليات
1.26	1.21	ربح السهم من صافي ربح العام

(ب) الأصول والخصوم وحقوق المساهمين (بالالف الريالات):

2017	2016	البيان
190,057	238,002	موجودات متداولة
112,964	161,299	مطلوبات متداولة
77,093	76,703	راس المال العامل
4,286	4,596	الاستثمارات
138,257	139,165	الموجودات الثابتة
332,600	381,763	اجمالي الموجودات
112,964	161,299	المطلوبات المتداولة
5,950	17,326	قروض طويلة الاجل
-	-	المطلوبات الأخرى
160,000	160,000	راس المال المدفوع
50,463	39,672	الاحتياطيات والارباح المدورة والارباح غير المحققة
332,600	381,763	مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

(أ) بيان بالتدفقات النقدية للشركة : (بالالف الريالات)

2017	2016	البيان
22,335	21,604	صافي الدخل
2,499	1,535	الاستهلاكات
821-	1,599	الحسابات المدينة
52,069	8,122	المخزون
1,672	11,753	المصاريف المدفوعة المقدمة
10,283	19,517-	الحسابات الدائنة
572-	2,484-	التغيرات الأخرى في نشاط العمليات
1,668-	3,492-	مشتريات الموجودات الثابتة
94-	162-	التغيرات الأخرى في نشاط الاستثمار
2,673-	9,000-	الزيادة في الديون
75,322-	13,055-	التغيرات الأخرى في نشاط التمويل
11,621	14,717	النقد في بداية الفترة
19,329	11,620	النقد في نهاية الفترة

اداء الموارد البشرية

إيماناً من الشركة لتفعيل الدور الوطني و الإجتماعي والتي تنتهجه وفقاً لسياساتها في تنمية الموارد البشرية بناءً على الإستراتيجيات في التوسع التي تقوم بها، تم القيام بدراسات والبت في تطبيقها في الإستقطاب والتعيين لتحقيق رؤيتها في توظيف الوظائف، وبناءً على ذلك اتبعت الشركة خطوات إيجابية خلال العام 2016م لتحقيق أهدافها الإستراتيجية والإجتماعية المنشودة، وكانت كالتالي:

- الإستمرار في اهمية توفير البيئة المناسبة للموظف.
- الإستمرار في توفير فرص عمل حقيقة عن بعد، وفقاً لرؤية وزارة العمل.
- إستحداث قسم نسائي متكامل بما يتوافق مع خصوصية المرأة في المجتمع السعودي.
- تأسيس برنامج تحفيزي وتوفير الفرص الوظيفية للشباب السعودي حديثي التخرج بتخصصات مختلفة.
- تم خلال العام زيادة نسبة توظيف الوظائف الى 26.71%.

تقنية المعلومات (IT)

في ضوء حرص الشركة على التطوير المستمر لأنظمة تقنية المعلومات في الشركة مما يساعدها على تطوير أعمالها وعملياتها، حيث قامت إدارة تقنية المعلومات على التجهيز لمشروع تطوير النظام الشامل لتخطيط موارد الشركة وتحديد نطاق العمل للمشروع بما يتوافق مع استراتيجية الشركة وتوجهاتها المستقبلية.

وكذلك قامت إدارة تقنية المعلومات خلال عام 2016م بتحسين وتطوير الأنظمة المساندة والداعمة للشبكة، أنظمة الأمن والحماية ومنع الإختراق (Cisco) وأنظمة النسخ الإحتياطي لقواعد البيانات، وقد تم تزويد اقسام الشركة وفروعها بالأجهزة المتطورة الحديثة وذلك بهدف تطوير خدمة العملاء ورفع مستوى جاهزية استخدام الأنظمة في فروع المبيعات والمستودعات.

الخاتمة

يُعرب مجلس الإدارة عن شكره وتقديره لعملائه الأعزاء على ثقتهم، ولجميع المساهمين الكرام الذين كانوا الدافع في نجاح الشركة واستمراريتها، كما يسجل المجلس تقديره لجميع منسوبي الشركة من إدارة وموظفين على جهودهم التي بذلوها لتحقيق الإنجازات والنتائج الجيدة خلال العام ، ويتطلع المجلس النهوض بأداء الشركة خلال العام القادم والأعوام المقبلة بما يحقق متطلعاتنا بحول الله.